د. ياسمين فؤاد وزيرة البيئة تستعرض أهم إنجازات حصاد ١٠ أعوام

فى رحلة تطوير قطاع البيئة فى مصر

استعرضت الدكتورة ياسمين فؤاد وزيرة البيئة تقريرًا حول جهود تطوير وتحسين القطاع البيئي في مصر خلال الفترة من عام ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠٢٣، والتى شهدت تطورًا ملحوظًا فى سبيل الإرتقاء بالعمل البيئي والمناخي على كافة الأصعدة، فى ظل إيمان القيادة السياسية بقضايا البيئة وأهمية دمج البعد البيئي فى كافة القطاعات التنموية للدولة المصرية، وهو ما جعلها تخطو خطوات سريعة نحو تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز فرص الإستثمار فى البيئة.

وقامت وزارة البيئة خلال الفترة الماضية في إطار تعزيز دور مصر في ملف البيئة والمناخ على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، بالعمل من خلال محاور رئيسية شملت تعزيز المناخ الداعم للاستثمار البيئي، والحد من التلوث والإدارة المستدامة للمخلفات، والحفاظ على الموارد الطبيعية، ومواجهة التحديات البيئية العالمية، بالإضافة إلى تهيئة المناخ الداعم سواء على مستوى التشريعات، السياسات، والإصلاح المؤسسي، وهذا يتضح فيما تم إنجازه خلال تلك الفترة كان أهمها:

-تولى جمهورية مصر العربية رئاسة مؤتمر وزراء البيئة الأفارقة ٢٠١٥-٢٠١٧ لتقوم بدورها الريادي في خدمة القارة الأفريقية في القضايا البيئية.
-تولت مصر رئاسة لجنة رؤساء حكومات أفريقيا المعنية بتغير المناخ (CAHOSCC) برئاسة فخامة السيد رئيس الجمهورية لتقوم بتمثيل القارة الأفريقية في الإجتماعات الدولية.
-استضافت ولأول مرة مؤتمران دوليان للدول الأطراف لأكبر اتفاقيتين بيئيتين على مستوى العالم، اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي (COP 14)، واتفاقية الأمم المتحدة للتغيرات المناخية (COP 27)، وذلك خلال الفترة من ٢٠١٨ وحتى ٢٠٢٣.
-عقد المؤتمر الأول للاستثمار البيئي والمناخي بمصر.

وشهدت تلك الفترة أيضًا:
- إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية ٢٠٥٠.
-تنفيذ عدد (١٧٩) مشروع في مواجهة التغيرات المناخية وحماية طبقة الأوزون، تحسين نوعية الهواء والمياه، التحكم في التلوث الصناعي، حماية الطبيعة والإدارة المستدامة للمحميات الطبيعية، الإدارة المتكاملة للمخلفات بأنواعها.
-زيادة موارد صندوق حماية البيئة بنسبة (١٦٠٠%)، وايرادات المحميات الطبيعية بنسبة (٢٢٤٢%).

- بدء التنفيذ الرسمي في تحويل المخلفات لطاقة وتشجيع الشركات الوطنية على دخول هذا المجال، بإجمالي حجم استثمارات تتراوح بين ٣٤٠ ـ ٤٠٠ مليون دولار أمريكي خاصة بالمرحلة الأولى.

-البدء في تنفيذ "مشروع تحسين جودة الهواء ومكافحة تغير المناخ بالقاهرة الكبرى" بتمويل قدره (٢٠٠ مليون دولار) بهدف تحديث نظام رصد جودة الهواء، وإنشاء مجمع متكامل لإدارة المخلفات

وإغلاق وإعادة تأهيل مدفن أبوزعبل، علاوة على دعم تجربة النقل الكهربائي في القطاع العام والبنية التحتية له، بالإضافة إلى توفير منحة بقيمة (٩ مليون دولار) من مرفق البيئة العالمية GEF لدعم مكون الرعاية الصحية.

-جارى الإعداد لبدء تنفيذ المرحلة الرابعة من برنامج التحكم في التلوث الصناعي بنهاية ٢٠٢٣ ولمدة خمس سنوات بإجمالي استثمارات تبلغ حوالى (٢٥٠) مليون يورو.

وأوضحت وزيرة البيئة أنه في مجال الحد من تلوث الهواء وتحسين نوعية الهواء اتخذت الوزارة العديد من الإجراءات والتدابير ومنها النجاح المحقق فى منظومة إدارة المخلفات الزراعية (قش الأرز)، خلال فترات نوبات تلوث الهواء الحادة والعمل على تشجيع الاستثمار في عمليات جمع وكبس قش الأرز بهدف تجنب حرق المخلفات الزراعية وتحقيق وتعظيم القيمة الاقتصادية من استغلالها، حيث تم القضاء على ظاهرة السحابة السوداء وبلغت نسبة الجمع والكبس للمخلفات الزراعية (قش الأرز) خلال موسم السحابة السوداء إلى ٩٩% من إجمالى الكميات المنزرعة، جنبت مصر ١٥٩ طن من ملوثات الهواء سنوياً.

-بلغت عدد محطات رصد نوعية الهواء المحيط إلى ١٢١ محطة رصد على مستوى الجمهورية.
-وصل عدد المنشأت الصناعية المرتبطة بالشبكة القومية لرصد الإنبعاثات الصناعية إلى (٩٤) منشأة بعدد (٤٦٩) نقطة رصد وذلك بهدف خفض التلوث بالجسيمات الصلبة ٥٠% بنهاية عام ٢٠٣٠.
-وزيادة عدد محطات رصد مستويات الضوضاء إلى ٤٠ محطة رصد.
-الانتهاء من تركيب والإنتاج الفعلي لعدد ٢٥٤ نموذج مطور لانتاج الفحم النباتي، بديلاً عن مكامير انتاج الفحم النباتي التقليدية.بالإضافة إلى عدد (١٤) مصانع لإنتاج الفحم النباتي المضغوط.
-زراعة ١,٤٥٠ مليون شجرة ضمن المبادرة الرئاسية.

وشهد مجال تحسين نوعية المياه تنفيذ العديد من المشاريع كان أهمها:
- مشروع معالجة وتدوير مياه الصرف الصناعي بالكامل لشركة أبو قير للأسمدة بهدف خفض أحمال التلوث من الصرف الصناعي على البحر المتوسط بمقدار ٤,٤٥٧ طن / عام، بتكلفة إجمالية قدرها (٢٥) مليون دولار، وقد تم الانتهاء من التركيبات والتشغيل.
- وللحد من الصرف الصناعي على نهر النيل تم الانتهاء من تنفيذ مشروع مجفف الفيناس بشركة سكر أبو قرقاص (والتى تقوم بصرف غير مباشر علي نهر النيل) بتكلفة (٩١) مليون جنيه.
-الانتهاء من تركيب برج تبريد بشركة سكر ارمنت (صرف مباشر علي نهر النيل) بتكلفة (1.9) مليون يورو.
-وقف صرف شركة سماد أسيوط نهائيًا علي نهر النيل.
- متابعة الموقف التنفيذى لخطط التوافق البيئى لشركات البترول بمنطقة خليج السويس بإجمالي عدد (١٢) موقع تابعة لعدد (٩) شركات، حيث الانتهاء من تنفيذ خطط الاصحاح البيئي لعدد (٥) محطات لإنتاج وتوليد الكهرباء.

ويُعد برنامج التحكم فى التلوث الصناعى واحداً من أهم و أبرز المشروعات بوزارة البيئة المصرية / جهاز شئون البيئة والذى بدأ تنفيذ المرحلة الأولى للبرنامج منذ عام ١٩٩٧، وتم مدها لثلاث مراحل متتالية بإجمالى استثمارات بلغت (٣٠٠) مليون يورو، حيث يهدف الى دعم الصناعة المصرية لتحسين الأداء البيئي وخفض التلوث الناتج، علماً بأن البرنامج يقدم الدعم الفني بالإضافة إلى حزم تمويلية ميسرة (قرض

ميسر + منحة ٢٠% من قيمة المشروع)، وتؤدى المنحة التي تحصل عليها المنشات الصناعية المشاركة بالبرنامج إلى تقليل سعر الفائدة على القرض ٢,٥% أو أقل.

وفي طريق الإدارة الآمنة للمُخلفات بكافة أنواعها والحد من تولدها، شهدت تنفيذ منظومة المخلفات البلدية الصلبة الجديدة إنشاء وتأهيل البنية التحتية حيث تم إنشاء (١٧) محطة وسيطة ثابتة، وتوريد (١٤) محطة وسيطة متحركة، كما تم إنشاء (٣) مصانع لتدوير ومعالجة المخلفات، وإضافة (٤) خطوط جديدة إلى مصانع قائمة، وإنشاء (٢١) مدفن صحي.
-توقيع عقد أول محطة للمعالجة بمحافظة الجيزة باستثمارات إجمالية (١٢٠) مليون دولار
-رفع (٣,٢) مليون طن تراكمات تاريخية على مستوى الجمهورية.

وفى مجال المخلفات الخطرة والمخلفات ذات الطبيعة الخاصة تم:
-إنشاء محطة معالجة مركزية للنفايات الطبية بمحافظة الغربية بتكنولوجيا الفرم والتعقيم.
-التخلص الآمن من (٧٠٩١) طن من المخلفات الإلكترونية وبطاريات حامض الرصاص.
-التخلص من حوالي كمية (١٠٠٠) طن من المبيدات المهجورة عالية الخطورة المتراكمة بالموانيء ومخازن وزارة الزراعة منذ أكثر من ٣٠ عاماً.
-التخلص الآمن من (١٠٠٥) طن من شاشات أنابيب الأشعة الكاثودية الموجودة بالموانئ المصرية.
-الانتهاء من معالجة (٤٣٠) طن من زيوت المحولات الملوثة بمادة ثنائى الفينيل متعدد الكلور (PCBs) وذلك في نطاق كل من شركة غرب الدلتا لإنتاج الكهرباء ومنطقة الاسكندرية وغرب الدلتا التابعة للشركة المصرية لنقل الكهرباء.
-تقنين أوضاع عدد (١٥) مصانع لتدوير المخلفات الإلكترونية.
-تنفيذ ما يكافيء (١٨٤٣) وحدة بيوجاز منزلية بعدد ١٩ محافظة، بالإضافة إلى إنشاء وحدة متوسطة الحجم بحديقة الحيوان بالجيزة، لإعادة استخدام المخلفات الزراعية والحيوانية لانتاج غاز حيوي وسماد عضوي.

وسعت وزارة البيئة جاهدة في سبيل الحفاظ على الموارد الطبيعية، وإرساء مبادئ الإدارة الرشيدة لتلك الموارد، فى تحسين البنية التحتية وتطوير مراكز الزوار بالمحميات، لخلق منتج متميز للسياحة البيئية بما يوفر تجربة سياحية فريدة بالمحميات ترتقى للمستويات العالمية وتوفر خدمات للزوار بالمحميات، حيث أشار التقرير إلى تطوير البنية التحتية وخدمات الزوار بعدد (١٣) محمية طبيعية.
-إنشاء وتجديد (٧٠) شمندورة بحرية بجنوب سيناء لتأمين مراكب السياحة.
-تطوير عدد (١٦) ورشة فخار خاصة بالمجتمع المحلي بقرية النزلة بمحمية وادي الريان.

-تطوير منظومه إصدار تراخيص ممارسه الأنشطه للمشروعات داخل المحميات الطبيعيه بما يساهم في الاسراع في وتسهيل الاجراءات الخاصة بإصدار تلك التصاريح.

وفى إطار تطوير خدمات الزوار ودعم أنشطة السياحة البيئية تم تطوير مركز الزوار وإنشاء نزل بيئي بمحمية نبق، وتطوير قرية الغرقانة بمحمية نبق، ومركز الزوار بمحمية رأس محمد، كما تم إنشاء عدد (٢) مخيم بيئي بمحمية وادي الريان بالفيوم من خلال القطاع الخاص، وإنشاء وتجهيز نادي العلوم بمحمية قبة الحسنة بهدف تقديم أنشطة تعليمية و تجريبية بهدف زيادة الوعي البيئي، إضافة إلى وضع مخطط رئيسي لتطوير منطقة البلو هول و طرحها للاستثمار .

ونتيجة لجهود التطويرالتى شهدها قطاع المحميات الطبيعية خلال السنوات الماضية فقد ارتفعت ايرادات المحميات بنسبة ٢٢٤٢% تجاوزت خلالها ٢٨٠ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٣ مقارنة بعام ٢٠١٤.

واتخذت وزارة البيئة خطوة هامة على طريق تعزيز الاستثمار البيئي والمناخي في مصر، وقامت بإطلاق وحدة متخصصة للاستثمار البيئي والمناخي خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣، وافتتاح النسخة الأولى من مؤتمر الاستثمار البيئي والمناخي تحت رعاية فخامة رئيس الجمهورية، والذي تم خلاله إطلاق منصة إلكترونية للاستثمار البيئي والمناخي في مصر، وعرض بعض الفرص الاستثمارية في البيئة والمناخ في مصر في مجالات:منها الإدارة المتكاملة للمخلفات بأنواعها (٣ فرصة)، والسياحة البيئية (١ فرصة)، والاقتصاد حيوي (٢ فرصة)، بالإضافة إلى ما يزيد عن عدد (٤٠) فرصة استثمارية مبدئية في المجالات المستهدفة.

كما تم عرض لبعض الأمثلة الناجحة والفعالة في مجال الاستثمارات البيئية والمناخية في السوق المصري، من خلال شركات القطاع الخاص المحلية والدولية والشركات الصغيرة والنامية المنفذة لتلك المشروعات، وتيسير الروابط بين كافة أصحاب المصلحة، والعمل على خلق الشراكات بينهم من خلال توفير مساحة للحوار الفعال وتبادل المعارف والخبرات.

وبلغت إيرادات صندوق حماية البيئة خلال عام ٢٠٢٣ ما يجاوز ٧٥١ مليون بنسبة زيادة بلغت ١٦٠٠% عن عام ٢٠١٤.

ونفذت وزارة البيئة عددا من الحملات لرفع الوعى البيئي كان من أهمها:
- تنفيذ حملة "اتحضر للأحضر" لرفع الوعى البيئي تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية.
-إطلاق حملة " رجع الطبيعة لطبيعتها" لرفع الوعى البيئي بقضية التغيرات المناخية.
-إطلاق مبادرة E-Tadweer للتخلص الآمن من المخلفات الإلكترونية.
إضافة إلى إطلاق حملات توعوية لدعم السياحة البيئية بالمحميات أهمها:
-إطلاق الحملة الترويجية (Eco-Egypt) الأولى لدعم السياحة البيئية والمحميات الطبيعية ضمن استراتيجية وزارة البيئة لتطوير المحميات.
-إطلاق حملة حكاوى من ناسها لعرض التراث الثقافى والبيئى للمجتمعات المحلية، حيث تهدف إلى تعظيم دورالمجتمعات المحلية فى صون وحماية المحميات.